

لا سلام وشيكا بين السعودية وإسرائيل

العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان. وكانت المملكة سارعت إلى نفي أمر تلك الزيارة، وقال وزير الخارجية الأمير فيصل بن فرحان السبعت، إن موقف المملكة ما زال ثابتاً.

واكد "كنا واضحين تماماً بأنه من أجل أن نضي قدماً في التطبيع علينا أن نرى تسوية للنزاع الفلسطيني ودولة فلسطين قابلة للحياة على غرار ما تم تصوره في مبادرة السلام العربية عام 2002".

وأضاف "بدون تسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، فإننا لن نرى سلاماً حقيقياً واستقراراً في المنطقة". ورداً على سؤال إن كان يستبعد إقامة روابط مع الدولة العبرية قريباً، أكد وزير الخارجية السعودي أنه "متفائل بوجود طريق نحو حل بين الفلسطينيين والإسرائيليين".

واعتبر محللون سعوديون أن الهدف من نشر خبر زيارة نتنياهو هو إخراج الرياض المتمسكة بمبادرة السلام العربية لتسوية النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني كمدخل لأي تطبيع، وأشاروا إلى أن تلك التسريبات "المزيفة" أثارت غضب الجهات العليا بالمملكة.

وقال أشكنازي خلال مشاركته في مؤتمر "حوار المنامة" الأحد، إن "اتفاقيات أبراهام لا تأتي على حساب الفلسطينيين، بل العكس تماماً. إنها تشكل فرصة يجب عدم إضاعتها".



غابي أشكنازي

عصر اللقاء اللوم قد
اتقى، نحن في فجر
عصر جديد

وأضاف "أدعو الفلسطينيين إلى تغيير رأيهم والدخول في مفاوضات مباشرة معنا من دون شروط مسبقة. إنها الطريقة الوحيدة لحل هذا الصراع".

ومفاوضات السلام بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني متوقفة منذ عام 2014، وتقيم العديد من دول الخليج منذ سنوات علاقات سرية مع إسرائيل، وذلك على خلفية المخاوف المشتركة تجاه إيران بشكل خاص، بينما تتبجح الولايات المتحدة الجانبين على تطبيع العلاقات.

ويرى مراقبون أن فرضية إطلاق مفاوضات فلسطينية - إسرائيلية تبدو واردة وعلى نحو كبير خلال عهد الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة الديمقراطي جو بايدن.

ويشير المراقبون إلى أن هناك إمكانية أن يعتمد بايدن على تجميد مسار التطبيع العربي - الإسرائيلي لصالح إحياء هذا الملف وأن دولاً محورية مثل مصر والأردن وأيضا السلطة الفلسطينية بدأت ترتب أوقافها استعداداً لذلك.

المنامة - أثار انتقادات حادة من مسؤول سعودي سابق لإسرائيل، خلال مؤتمر إقليمي عقد في العاصمة البحرينية المنامة، تساؤلات عدة لاسيما من حيث توقيتها، وعماً إذا كانت وليدة شعور الرياض بعدم اضطرابها للسير في مسار سلام مع تل أبيب مع قرب رحيل الإدارة الأمريكية الحالية.

وأطلقت إدارة دونالد ترامب منذ أغسطس الماضي مساراً لتطبيع العلاقات العربية - الإسرائيلية، بإبرام كل من الإمارات والبحرين والسودان اتفاقات سلام مع إسرائيل، وسط ترجيحات أميركية بانضمام عدة دول من بينها السعودية.

وأظهرت الرياض تردداً كبيراً في الانضمام إلى هذا المسار في ظل تحديات كبيرة تواجهها في الداخل والخارج، في المقابل، تسعى تل أبيب جاهدة إلى تحقيق الهدف المنشود بالنظر إلى النقل الذي تتمتع به المملكة بالنسبة إلى العالمين العربي والإسلامي.

وفي تصريحات شديدة اللهجة، قال الأمير تركي الفيصل رئيس الاستخبارات السعودية الأسبق، إن إسرائيل تقدم نفسها بأنها "دولة صغيرة تعاني من تهديد وجودي محاطة بقتلة متعاطفين للدماء يرغبون في القضاء عليها". وتابع "ومع ذلك، فإنهم يصرحون برغبتهم أن يصبحوا أصدقاء مع السعودية".

ووصف الأمير تركي إسرائيل بأنها "قوة استعمارية غريبة" متحدثاً عن إجراءات إسرائيل وتهجير الفلسطينيين قسراً وتدمير القرى. وأضاف أن الإسرائيليين "يهدمون المنازل كما يشاؤون ويقومون باغتيال من يريدون". وأثارت تصريحات المسؤول السعودي السابق استنكار إسرائيل التي سارعت إلى الرد عبر وزير خارجيتها غابي أشكنازي الذي شارك بدوره في حوار المنامة عبر تقنية الاتصال المرئي، إذ قال إنه يشعر "بالأسف" لما صدر.

وكتب أشكنازي بعدها في تغريدة على تويتر "التهامات الكاذبة للممثل السعودي في مؤتمر المنامة لا تعكس الحقائق أو روح التغيير التي تمر بها المنطقة". وأضاف "رفضت تصريحاته وأكد أن عصر لقاء اللوم قد انتهى. نحن في فجر عصر جديد. عصر السلام".

وأكد الأمير تركي أن تصريحاته تمثل رايه الشخصي، وأعرب عن شكوكه في اتفاقات السلام التي وقعتها دول خليجية مع إسرائيل. واعتبر أنه "لا يمكنك علاج جرح مفتوح باستخدام مسكات الألم".

ولا يستبعد البعض أن يكون الموقف السعودي رداً على ترويج وسائل إعلام إسرائيلية لرواية عن زيارة سرية أداها رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى السعودية في نوفمبر الماضي التقى خلالها بولي البرلمان (مجلس النواب).

مجلس الأعيان الأردني.. نفس الوجوه بذات الأداء

المجلس تقاعد عن وظيفته التشريعية وتحول إلى ظل للسلطة التنفيذية



فيصل الفايز في مرمى الانتقادات

أكثر من أعضائه أن يقترحوا القوانين ويحال كل اقتراح إلى اللجنة المختصة لإبداء الرأي فإذا رأى المجلس قبول الاقتراح أحاله إلى الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون.

وينظر المجلس أيضاً في مشاريع القوانين التي ترد من مجلس النواب، وله صلاحية قبولها أو رفضها وإجراء تحويرات عليها.

ومن مهام مجلس الأعيان، الرقابة على أعمال وتصرفات السلطة التنفيذية وفقاً لأحكام الدستور والنظام الداخلي للمجلس، كما له صلاحية التدخل في السياسة المالية عبر المشاركة في إقرار مشروع قانون الموازنة العامة.

ويتفق متابعون للشأن الأردني مع الرأي القائل إن مجلس الأعيان تقاعس في السنوات الأخيرة عن أداء مهامه التي ينص عليها الدستور وخصوصاً في بعدها التشريعي، وأصبحت جلساته بمثابة تزيينات للحكومات، وشهد على أيديها في الخيارات التي تتبناها. ويشير المتابعون إلى أن كثيرين أصبحوا ينظرون إلى تعيينهم في المجلس، على أنها مكافأة نهائية الخدمة في دواليب الدولة، فيما آخرون يشنون من خلاله الجاه وتعزيز المكانة الاجتماعية، وهذا بالطبع سيخسر بالحياة التشريعية داخل المملكة التي تشهد بطبعها حالة ركود في ظل انتقادات تطل أيضاً الغرفة الأولى للبرلمان (مجلس النواب).

بالأزمة الاقتصادية التي عمقتها جائحة فيروس كورونا وأيضاً في ارتباط بالانقلاص حيث يشهد الأخير تحولات عاصفة أثرت بشكل واضح على موقع المملكة وتأثيرها السياسي.

وتشير تلك الأطراف إلى أن نفس الأسماء تتم مداورتها على المواقع بين الحكومة ومجلس أعيان الذي يحتاج بالواضح إلى رجة لاستعادة بريقه، خاصة وأن البعض يحاول التشكيك في جدوى استمراره لدواع لا تخلص من حسابات سياسية.

ونشأ مجلس الأعيان الأردني بعد إبرام معاهدة الصداقة الأردنية-البريطانية التي تضمنت إلغاء القانون الأساسي لعام 1928 (أول دستور) ليحل محله دستور 1 فبراير 1947 والذي أنط أعمال السلطة التشريعية بالملك ومجلس الأمة وباعتماد نظام ثنائية الغرف التشريعية (النواب، والأعيان) في نموذج شبيه ببريطانيا حيث توجد غرفتان (العموم واللوردات).

ويتألف مجلس الأعيان، بما فيه الرئيس، من عدد لا يتجاوز نصف عدد مجلس النواب، ويتم تعيين الأعضاء من قبل الملك مباشرة ضمن شروط حددها الدستور. ويعين رئيس مجلس الأعيان من قبل الملك بإرادة ملكية سامية، ومدة رئاسة المجلس سنتان، ويجوز إعادة تعيين رئيس المجلس خلالها.

ويشكل الجانب التشريعي أولى وظائف المجلس، حيث يجوز لعشرة أو

النواب حيث تكون أدوار الاعتقاد واحدة للمجلسين.

وكان من المفترض أن تتم دعوة مجلس النواب إلى عقد دورة عادية في أجل لا يتعدى 29 نوفمبر، بيد أن ذلك لم يتحقق وبالتالي سيصاح دعوته لعقد دورة استثنائية يرجح أن تجرى في يناير.

وأكد أعضاء في مجلس الأعيان أن قرار عقد الجلسة والتوافقات التي جرت بشأن توزيع المقاعد في المجلس ليست مخالفة للدستور حيث أنها مجرد تفاهات إلى حين انعقاد جلسة مجلس الأمة. وأثارت إعادة تدوير نفس الوجوه على مدى سنوات بعض الانتقادات وسط دعوات هي أقرب للهمس لوجوب إحداث تغييرات على مستوى مجلس الأعيان الذي تحول وفق نظر الكثيرين إلى هيكل دوره المصادقة على كل خطوات السلطة التنفيذية ومباركتها.

وتذهب بعض الأطراف حد طرح وجوب تغيير طريقة الاختيار داخل المجلس والتي عادة ما تجري بهندسة من قبل رئيسه والأعضاء المخضرمين وتخضع، لاعتبارات تتجاوز معيار الكفاءة، وهو ما جعل دور المجلس يتراجع بشكل ملحوظ لاسيما على المستويين التشريعي والرقابي. وتقول الأطراف إنه لا يمكن الرهان على ذات الوجوه في إحداث أي تغيير داخل المملكة التي تمر بظروف استثنائية سواء على الصعيد الداخلي في علاقة

تلاحق مجلس الأعيان الأردني انتقادات عدة بسبب تراجع دوره في إثراء الحياة التشريعية، وتحوله إلى مجرد داعم لخطوات السلطة التنفيذية وتركيتها، ويرى البعض أن هذا يعود إلى العقلية السائدة التي تنظر إلى منصب عضو بالمجلس على أنه مكافأة "نهاية الخدمة".

عمان - حاول رئيس مجلس الأعيان الأردني فيصل الفايز تمرير توزيع المواقع القيادية داخل المجلس ولإسيما موقع النائبين الأول والثاني للرئيس بهدوء وسلاسة، بيد أن الأمر لم يخل من انتقادات وإن هامة، في ظل وجود شبهات دستورية وتحفظات حيال استمرار الرهان على نفس الوجوه، التي يتم تدويرها بين المواقع القيادية في الدولة الأردنية.

وتم اختيار رئيس الوزراء الأسبق وعضو مجلس الأعيان سمير زيد الرفاعي، نائباً أول لرئيس المجلس فيصل الفايز. فيما وقع الاختيار على الوزير السابق المسؤول عن الفريق الاقتصادي وعضو المجلس حالياً رجائي المعشر، نائباً ثانياً. وكان من المقرر تسمية رئيس الوزراء الأسبق معروف البخيت، في منصب النائب الأول لرئيس مجلس الأعيان بيد أن الرجل اعتذر لظروف صحية، علماً أنه كان تولى هذا المنصب في الدورة السابقة.



تعيين سمير زيد الرفاعي نائب أول لرئيس مجلس الأعيان



تعيين رجائي المعشر نائباً ثانياً لرئيس مجلس الأعيان

وعقد مجلس الأعيان الخميس الماضي جلسة للتوافق على أسماء نائبي الرئيس وتشكيل اللجان الدائمة وعددها 16 لجنة وهي: اللجنة القانونية، واللجنة المالية والاقتصادية، ولجنة الشؤون العربية والدولية والمغربين، واللجنة الإدارية ولجنة التربية والتعليم، ولجنة الإعلام والتوجيه الوطني، ولجنة الصحة والبيئة والسكان، ولجنة الزراعة والمياه، ولجنة العمل والتنمية الاجتماعية. ويرى خبراء أن عقد الجلسة ينطوي على شبهة دستورية، في علاقة بالفصل 66 من الدستور الذي ينص على اجتماع مجلس الأعيان عند انعقاد مجلس

مجلس الشركاء في ميزان الربح والخسارة بين أقطاب السلطة في السودان

جعج يهدد بالمحكمة الجنائية

بيروت - هدد رئيس حزب "القوات اللبنانية" سمير جعج، الأحد، بالجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية، إذا لم يصل التحقيق المحلي في انفجار مرفأ بيروت لنتائج واضحة.

يأتي ذلك في ظل شكوك حول مدى جدية السلطة القائمة في إمطة اللثام عن لغز الانفجار، وتعززت تلك الشكوك مع مقتل مسؤول في الجمارك الإسبوع الماضي.

وقال جعج في كلمة خلال لقاء شعبي بمقر الحزب في منطقة "معرب" شمالي العاصمة بيروت "إذا لم يؤد التحقيق المحلي في انفجار المرفأ لنتائج واضحة حقيقية مقنعة، فإننا سنحلق الذهاب إلى المحكمة الجنائية الدولية من أجل كشف الحقيقة وملابسات هذه الجريمة".

ووقع في 4 أغسطس، انفجار ضخم في مرفأ بيروت، بسبب شحنة تتضمن 2750 طناً من مادة "تترات الأمونيوم" لسفينة مصادرة منذ العام 2014. وتسبب الانفجار بمقتل 200 شخص، وتشريد 300 ألف مواطن.

وإلى حد الآن لم يتحقق أي اختراق فعلي في هذه القضية، في ظل مخاوف متزايدة من وجود نوايا لطمس الحقائق والأطراف المسؤولة عن الانفجار.

اعتراضات دولية، لأنه يحظى بصفة دستورية وجرى التوافق على تأسيسه مع المكون المدني الذي يعترض حالياً على الصلاحيات فقط.



حيدر إبراهيم علي
الجسم العسكري
بانتظار ما ستسفر عنه
عاصفة الرفض الحالية

وجرى في نوفمبر الماضي، تعديل الوثيقة الدستورية، لتشمل تمديد المرحلة الانتقالية نحو 14 شهراً، بعد أن تم إقرار مدتها بـ39 شهراً، يبدأ حسابها منذ أغسطس 2019.

وتضم هيكل السلطة في المرحلة الانتقالية 3 مجالس، هي: السيادة والوزراء، إضافة إلى التشريعي الذي حددت الوثيقة الدستورية تكوينه بعد 3 أشهر من بدء المرحلة الانتقالية، لكنه لم يُشكل حتى الآن.

وتأخر تشكيل المجلس التشريعي، بعد أن كان مقرراً أن يتم ذلك في يناير 2020، بحسب جدول زمني لتشكيل هيكل السلطة الانتقالية، ويخشى من أن يفرغ مجلس الشركاء التشريعي من صلاحياته.

القوى السياسية في الداخل، ما يؤسس لمرحلة جديدة تبعد المدنيين عن سلطة اتخاذ القرار لاحقاً.

وأشار إلى أن الشارع يقف بالمرصاد لكل هذه التحركات ولن يسمح بتمرير تلك الرؤية، والأيام المقبلة سوف تكون شاهدة على نزول المواطنين إلى الشارع مجدداً، وغير مستبعد أن يكون هناك صدام عنيف ينتهي لصالح الشارع، والذي ما زال متمسكاً براحة الثورة ومكتسباتها.

من جهته أوضح المحلل السياسي السوداني خالد المبارك، أن المجلس الجديد يضمن ترجيح كفة المكون العسكري في السلطة، وهو أمر يسعى إليه العسكريون منذ بداية المرحلة الحالية، ويرون أن فكرة توازن القوى بين الطرفين قد تكون في غير صالح الفترة الانتقالية التي تحتاج إلى قرارات عاجلة وجرئة بعيداً عن حسابات السياسيين المعقدة. وأكد في تصريحات لـ"العرب"، أن العسكريين يسعون لتحقيق هذا الهدف من دون إقصاء المدنيين، باعتبار أن الشراكة بين الطرفين حازت على شرعية ثورية في الداخل، وشرعية في الخارج بمقتضى ترحيب المجتمع الدولي بها، بالتالي فإن صيغة مجلس الشركاء تبدو مناسبة لترجيح كفته دون

الرفض الحالية، والتي قد تكون حاسمة من جهة قدرة كل طرف على إحكام قبضته على مفاصل الفترة الانتقالية".

واعتبر أن المكون العسكري عمد إلى إخراج المجلس الجديد إلى النور بطريقة توحى بأنه سلطة منفردة في اتخاذ القرار من دون النظر إلى شريكه المدني في السلطة، ويحاول الاستفادة من استمالة الجبهة الثورية والحركات المسلحة المنضوية داخلها لقب موازين



صراع تموقع

الإصرار على مجلس شركاء المرحلة الانتقالية تقف خلفه رغبة خفية من المكون العسكري في الهيمنة على السلطة خلال الفترة الراهنة إلى حين إجراء الانتخابات.

وأضاف لـ"العرب"، "أن الخطوة تختبر درجة رفض المكون المدني للمجلس، بعد أن تجاهل رؤية قوى الحرية والتغيير بشأن تشكيله، وسيبتذل الجسم العسكري ما تسفر عنه عاصفة

الخرطوم - تجري مفاوضات ماراتونية في السودان، للتوصل إلى توافق بشأن "مجلس شركاء الفترة الانتقالية" الذي أثار أزمة بين المكونين العسكري والمدني في الأيام الأخيرة.

وكان تحالف الحرية والتغيير الشريك في السلطة الانتقالية تراجع هذا الأسبوع عن دعمه لتشكيل هذا المجلس، متأثراً بضغط من عدة قوى، بينها تجمع المهنيين، ولجان المقاومة، حيث تبدي هذه القوى رفضاً لهذا المجلس معتبرة أنه التفاف جديد على الثورة التي أطاحت بنظام الرئيس عمر حسن البشير.

وأعرب رئيس مجلس السيادة عبدالفتاح البرهان في إطلالة إعلامية مساء السبت، عن استغرابه من موقف التحالف المدني، قائلًا إن "مجلس الشركاء الانتقالي ليس أداة للصوابية على أجهزة الدولة السودانية"، موضحة أن قوى الحرية والتغيير هي من رشحت المدنيين في المجلس.

ويرى محللون أن الأزمة التي تفجرت بشأن مجلس الشركاء عكس في واقع الأمر أزمة ثقة، ويقول المحللون إن كل طرف يتصرف من منطلق أن الآخر يتحين الفرصة للانقضاض على مكاسبه. وقال المفكر السوداني حيدر إبراهيم علي، القريب من التحالف المدني، إن